المتعاقبة لا واجب بنفسه ولا بغيره الا ان يكون هناك واجب بنفسه خارج
عن الممكنات اذا كان كل فرد فرد ممكن والاجتماع ايضا ممكن بطريق الاولى
والامران ممكنان بطريق الاولى والاحرى وكل من الافراد مستغن عن
الهيئة الاجتماعية فانه موجود بدونها وما احتاج الى الممكن المستغني
عنه كان احق بالامكان وايضاح ذلك انا اذا قدرنا كل موجود معلول
مفعول مفتقر وليس في الوجود الا ما هو كذلك كما اذا قدر ان الممكنات ليس
لها مقتضي واجب بنفسه فانه يكون الامر كذلك وان لم يجعل بعضها
معلولا لبعض فهذا التقدير يقتضي ان لا يوجد شيء منها لانها لا توجد
بانفسها اذ التقدير كذلك وما لم يكن موجودا بنفسه فهو اولى ان لا يوجد
غيره فلا يكون شيء منها موجودا بنفسه ولا موجبا لغيره ومعلوم ان
الموجود اما موجود بنفسه واما موجود بغيره فاذا قدر انها موجودة
وقدر مع ذلك انها لا موجودة بانفسها ولا بموجب لها يوجبها لزم الجمع
بين النقيضين ولو قدر تسلسلها فتسلسلها لا يوجب ان يكون كل شيء منها
موجبا بنفسه فلا يقتضي ان يكون موجبا لغيره والمعدوم لا يوجد غيره فاذا
لم يكن فيها ما هو موجود بنفسه لم يكن فيها ما هو موجب لغيره وهذا اعظم
امتناعا من تقدير افعال لا فاعل لها وحوادث لا محدث لها فان تلك يكون
التقدير فيها انها حدثت بانفسها والتقدير هنا انها لم توجد بانفسها ولا
هناك ما هو موجود بنفسه يوجدها ولا هناك غير موجود يوجدها وانما
المقدر معلولات مفتقرات والمعلول من حيث هو معلول والمفتقر من
حيث هو مفتقر ليس فيه ما يقتضي وجوده واذا لم يكن لها وجود
ولا مقتض لوجودها لزم انتفاء الوجود عنها كلها وهذا مع كونها موجودة
جمع بين النقيضين وهذا كلام محقق وتنبيه للانسان بان يعلم انه

تقدير



تقدير معلولات ممكنة لا هي موجودة بنفسها ولا فيها علة موجودة
بنفسها لا تقتضي وجود ذلك في الخارج فليس كلما قدرته الاذهان امكن
وجوده في الاعيان لا سيما مع سلب الوجود عنها من نفسها ومن موجوده
يوجدها واذا قدر ان المعلول الممكن له علة ممكنة فهي ايضا معدومة
من تلقاء نفسها كما هو معدوم من تلقاء نفسه فليس فيما قدر قط شيء
موجود فمن اين حصل لها الوجود واذا كان المجموع ممكنا وقد اورد الامدي
بنفسه فهو مفتقر الى غيره فما يفتقر اليه المجموع اما ان يكون هو المجموع او
داخلا فيه او خارجا منه والاول محال والا لكان الشيء علة لنفسه والثاني
محال والا لكان بعض الاجزاء كافيا في المجموع لان المجموع اذا كان ممكنا وانما
يفتقر الى البعض لزم ان يكون البعض هو المقتضي للمجموع فيلزم ان يكون
مقتضيا لنفسه ولعلته وان كان يفتقر اليه المجموع خارجا عن المجموع
فهو المطلوب وهذا التحرير يوجب ان يكون البعض علة فاعلة
للمجموع والعلة الفاعلة كافية في المجموع وقوله ان اردتم بجملة ما يفتقر
اليه المجموع جملة الامور التي يصدق على كل واحد منها انه مفتقر اليه
فلم قلتم بانه لا يجوز ان يكون هو نفس المجموع فيقال له لان المجموع ان لم
يكن زائدا على تلك الامور التي كل منها معلول فليس هنا مجموع غير
المعلولات والمعلولات التي لا يوجد شيء منها بنفسه بل لا بد له من موجد موجود اذا
لم يكن فيها موجب موجود امتنع ان يكون مجموعها حاصلا بمجموعها ان
كان المجموع معلولا لها فهو اولى بالافتقار وهذا امر معلوم بالضرورة
وما قدح فيه كان قدحا في الضروريات فلا يسمع الوجه الثالث الجواب
عن معارضته وهو قوله ان جملة الامور التي تتوقف عليها الواجب
والممكن ليس داخلا في المجموع لتوقفه على كل جزء منه ولا خارجا عنه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1